بسم الله الرحمان الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

27 مايو 2014

دورية عدد: 56 س2

من وزير العدل والحريات

إلى السادة:

- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية
- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف التجارية
- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية
- رؤساء المحاكم الابتدائية
- وكلاء الملح لدى المحاكم الابتدائية
- رؤساء المحاكم الإدارية
- رؤساء المحاكم التجارية

الموضوع: حول مشروع مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع أعلاه، يشرفني أن أخبركم أنه في إطار تفعيل توصيات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، أعدت وزارة العدل والحريات مسودة مشروع يتعلق بمراجعة قانون المسطرة المدنية.

وفي إطار المنهجية التشاورية التي تعتمدها هذه الوزارة، يشرفني أن أطلب منكم موافاتي قبل تاريخ 10 يونيو 2014، بما لديكم من ملاحظات واقتراحات حول مشروع القانون المذكور مع الإشارة إلى أنه تم نشره بالموقع الالكتروني للوزارة حيث يمكنكم الاطلاع عليه، **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد